

دراسة تحليلية في تفكيك السردية الأخلاقية الأمريكية ومآلات النظام الدولي

إطلاق «مركز الإبادة الجماعية في غزة» في أمريكا حدث تأسيسي فارق في مشهد التوثيق الحقوقي والتأريخ السياسي المعاصر

إقامة صرح تذكاري لعشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين قُتلوا في قطاع غزة منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣

اعداد وتحرير:

التحالف القانوني الدولي من أجل فلسطين
International Legal Coalition for Palestine

منصة عامة تتصدى لحملات طمس الوقائع ومحاولات تبرير الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين

إطلاق «مركز الإبادة الجماعية في غزة» في أمريكا حدث تأسيسي فارق في مشهد التوثيق الحقوقي والتأريخ السياسي المعاصر

إقامة صرح تذكاري لعشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين قُتلوا في قطاع غزة منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣

البروفيسور جون جيه ميرشايمر :

- **الولايات المتحدة «شريكة ومتواطئة بصورة كاملة ونشطة» في تنفيذ الإبادة الجماعية وإمدادها بمقومات الاستمرار.**
- **لا يمثل المركز مجرد نصب للضحايا أو أرشيف توثيقي للجرائم فحسب، بل هو «فعل تحدٍ ومقاومة علنية» بوجه المؤسسة السياسية الأمريكية الحاكمة التي أنكرت الإبادة ولعبت دوراً رئيساً في تمكينها.**

■ دراسة تحليلية في تفكيك السردية الأخلاقية الأمريكية ومآلات النظام الدولي ■

٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦ - الولايات المتحدة الامريكية

في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى البروفيسور جون جيه ميرشايمر الكلمة الرئيسية في حفل الإطلاق العام لمركز الإبادة الجماعية في غزة (Gaza Genocide Center)، بمدينة سانتا كلارا في الولايات المتحدة الامريكية.

البروفيسور جون ميرشايمر هو أستاذ في العلوم السياسية بجامعة شيكاغو، وأحد أبرز الباحثين الأمريكيين وأكثرهم تأثيراً في مجال العلاقات الدولية.

أكد في كلمته أن الدعم الأمريكي للحملة العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة يمثل «وصمة عار دائمة على السمعة الأخلاقية لأمريكا».

يمثل إطلاق «مركز الإبادة الجماعية في غزة» (Gaza Genocide Center) حدثاً تأسيسياً فارقاً في مشهد التوثيق الحقوقي والتأريخ السياسي المعاصر؛ إذ لا يقتصر دوره على أرشفة وتخليد ذكرى ضحايا الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، بل ينهض كمنصة عامة تتصدى لحملات طمس الوقائع ومحاولات تبرير الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين. وقد جاء الخطاب الافتتاحي الرئيسي الذي ألقاه البروفيسور جون ميرشايمر، عالم العلاقات الدولية البارز، ليضع هذا الحدث في سياقه البنيوي الأوسع ضمن تحولات النظام الدولي الذي تقوده القوى الغربية، مقدماً تشريحاً رصيناً لأثر ما يجري في غزة على الصورة الذاتية الأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية وعلى منظومة القانون الدولي برمتها.

أولاً: تأسيس مركز الإبادة الجماعية في غزة:

الأبعاد التذكارية، التوثيقية، والتوجيه الأخلاقي

أكد البروفيسور جون ميرشايمر في كلمته الافتتاحية على الأهمية البالغة لتأسيس المركز، معرباً في مستهل حديثه عن مزيج من التكريم الشخصي والأسى؛ إذ تمنى لو لم تكن هناك ضرورة دعت لنشأة مثل هذه المؤسسة، إلا أن فداحة ما وقع في قطاع غزة جعلت قيامها واجباً لا غنى عنه.

وحدد ميرشايمر ثلاثة مرتكزات بنيوية تفسر الضرورة الملحة لإنشاء هذا المركز:

١- تخليد ذكرى الضحايا وتوثيق المأساة الجمعية

يضطلع المركز بمهمة أساسية تتمثل في تخليد ذكرى عشرات الآلاف من الضحايا الفلسطينيين الذين استشهدوا منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، والذين لا يزال كثير منهم مدفونين تحت ما يقارب ٧٠ مليون طن من الأنقاض والركام التي تغطي مساحات واسعة من القطاع، وقد استشهد ميرشايمر بكلمات الشاعر والأكاديمي الفلسطيني رفعت العرعير، الذي قضى في غارة إسرائيلية:

«إذا كان لا بد أن أموت، فيجب أن تعيش أنت لتروي حكايتي.»

وأوضح ميرشايمر أن وظيفة المركز التذكارية لا تنحصر فيما جرى بعد السابع من أكتوبر فحسب، بل تمتد لتخليد وتأطير المعاناة الفلسطينية الطويلة على أيدي الصهاينة والإسرائيليين وحلفائهم من القوى العظمى، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، عبر التاريخ الفلسطيني الأوسع.

٢- التوثيق الصارم كأداة لمجابهة الإنكار

يؤسس المركز مقراً علنياً وبارزاً لتوثيق الجرائم وتثبيت السجل التاريخي، وهو ما يكتسب أهمية حاسمة بالنظر إلى المساعي المنظمة التي تبذلها إسرائيل وشبكات الضغط الموالية لها (اللوبيات) عبر الغرب، إلى جانب صناع القرار الأمريكيين المتورطين؛ بهدف الادعاء بأن ما وقع في غزة لم يكن إبادة جماعية وإنما حرب دفاع شرعي عن النفس، أو محاولة عكس الاتهام بزعم أن حركة حماس هي المسؤولة عن نية الإبادة. ومن هنا يبرز دور المركز في دحض هذه المزاعم وتثبيت مكانة أحداث غزة كإحدى كبرى الجرائم في التاريخ المعاصر.

٣- تشكيل بوصلة أخلاقية وإلزام المجتمع الأمريكي بالمواجهة

انطلاقاً من دراسات إدوارد ليننتال، المتخصص في تاريخ النصب والمتاحف التذكارية كـ «متحف ذكرى الهولوكوست في الولايات المتحدة»، شدد ميرشايمر على أن **النصب التذكارية تشكل نقاط توجيه أخلاقي بارزة في المشهد الوطني**. غير أن دلالة التوجيه الأخلاقي لمركز الإبادة الجماعية في غزة تحمل طابعاً استثنائياً بالنسبة للولايات المتحدة؛ ذلك أن واشنطن كانت شريكة ومتواطئة بصورة مباشرة في الإبادة ضد الفلسطينيين، وهو ما يختلف جذرياً عن موقفها من الهولوكوست، مما يفرض على الأمريكيين مواجهة هذا التواطؤ ومحاسبة الذات لأجيال قادمة.

ثانياً: سقوط ادعاءات التفوق الأخلاقي الأمريكي ومأزق الهوية الليبرالية

فصل ميرشايمر في تناقضات السياسة الأمريكية عبر تتبع جذور السردية الوطنية التي روجت على مدى عقود لصورة أمريكا بوصفها «مدينة فوق التل» تتمتع بتفوق أخلاقي وتلتزم بحماية حقوق الأفراد والحرية حول العالم، وتقسم النظام الدولي بصورة تبسيطية إلى «أخيار» و«أشرار».

استعرض الخطاب تطور هذه النبرة الخطابية منذ الحرب الباردة وما بعدها عبر محطات قيادية وسياسية رئيسية:

- **خطاب تنصيب جون كينيدي (يناير ١٩٦١):**
الذي تعهد فيه بدفع أي ثمن وتحمل أي عبء لضمان بقاء ونجاح الحرية وعدم السماح بتقويض حقوق الإنسان التي التزمت بها الأمة.

- **أطروحة فرانسيس فوكوياما (١٩٨٩):**
في مقال «نهاية التاريخ»، التي اعتبرت أن الدولة الليبرالية المنتصرة هي التي تكرس نظاماً قانونياً يعترف بحق الإنسان الكوني في الحرية ويحميه.

- **رؤية جورج بوش الأب للنظام الدولي (سبتمبر ١٩٩٠):**
حيث تحدث أمام الكونغرس عن فرصة بناء نظام عالمي جديد «يحل فيه حكم القانون محل شريعة الغاب».

- **مقولة مادلين أولبرايت وتأكيدات هيلاري كلينتون:**
إذ وصفت أولبرايت الولايات المتحدة بأنها «الأمة التي لا غنى عنها والتي تقف شامخة لترى أبعد من غيرها في المستقبل»، وهو التوصيف ذاته الذي جددته هيلاري كلينتون في يناير ٢٠١٣ بتأكيد مسؤولية أمريكا في قيادة نظام قائم على القواعد.

- **إدارتا بوش الابن وأوباما:**
حيث أكد بوش في خطاب تنصيبه الثاني (٢٠٠٥) التزام السياسة الأمريكية بإنهاء الاستبداد انطلاقاً من كرامة الإنسان، في حين رأى أوباما (٢٠١٣) أن استعداد واشنطن للتحرك لمعالجة الأخطاء عندما تستطيع صنع فارق هو جوهر استثنائيتها.

■ تصريحات أنتوني بلينكن (مايو ٢٠٢١):
تأكيده أمام الأمم المتحدة أن حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية يجب أن تظل في صميم النظام الدولي.

■ الصدى الأوروبي المتزامن:
استشهد ميرشايمر بمواقف متطابقة للقادة الأوروبيين، كقول توني بلير أمام الكونغرس الأمريكي (٢٠٠٣) بأن قيمهم كونية للروح الإنسانية وليست قيماً غربية فقط، وإعلان فاتسلاف هافل (١٩٩٩) أن حقوق الإنسان تعلو فوق حقوق الدول، وتشديد أنغيلا ميركل في مؤتمر ميونخ للأمن (٢٠١١) على الالتزام بسياسة خارجية قائمة على القيم.

بين ميرشايمر أن التواطؤ في حرب غزة وجه ضربة قاصمة إلى صميم الهوية الليبرالية الأمريكية بمفهومها الفلسفي اللوكي (نسبة إلى الفيلسوف جون لوك) القائم على الحقوق الأصيلة وغير القابلة للتصرف في الحياة والحرية والتماس السعادة، وهي حقوق تخص كل إنسان بما في ذلك الفلسطينيون؛ فدعم الانتهاك المباشر لحق الفلسطينيين في الحياة يسقط أي ادعاء بأن واشنطن تمثل قوى الخير في مواجهة الشر.

الواقع العملي في حرب غزة	السردية التقليدية للسياسة الأمريكية	البعد التحليلي
وصمة أخلاقية دائمة وشراكة مباشرة في ارتكاب «جريمة الجرائم»	«مدينة فوق التل» ونموذج استثنائي لحماية حقوق الإنسان	المكانة الأخلاقية
تقويض القواعد والمحاكم الدولية لحماية ممارسات الإبادة	بناء نظام قائم على القواعد وتجاوز شريعة الغاب	النظرة للنظام الدولي
تقديم السلاح والمال والغطاء الدبلوماسي للطرف المرتكب للإبادة	قيادة صياغة اتفاقية منع الإبادة والتعهد بالتدخل	الموقف من الإبادة

ثالثاً: الفارق البنيوي: من الإخفاق التاريخي إلى الشراكة المباشرة

أوضح ميرشايمر أن الولايات المتحدة كثيراً ما أخفقت عبر تاريخها في الارتقاء إلى مستوى مبادئها المعلنة، مستحضراً حالتين تاريخيتين للإبادة الجماعية:

١. إبادة كمبوديا (١٩٧٥-١٩٧٩):
حيث دانت واشنطن سلوك الخمير الحمر لكنها امتنعت عن اتخاذ أي خطوة عملية لوقف المجازر، مدفوعة برغبتها الاستراتيجية في التقارب مع الصين (التي كانت تدعم الخمير الحمر) وتحويلها من خصم إلى شريك استراتيجي في مواجهة الاتحاد السوفيتي.
٢. إبادة رواندا (١٩٩٤):
حيث ساهمت إدارة بيل كلينتون بنشاط في إضعاف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتقليصها بقرار من مجلس الأمن من أكثر من ألفي جندي إلى ٢٧٠ جندياً فقط، وامتنعت عمداً عن استخدام مصطلح «الإبادة الجماعية» لتفادي استحقاق التدخل القانوني، وهو ما أقر به كلينتون لاحقاً واصفاً إياه بالخطأ الفادح.

إلا أن ميرشايمر رسم خطاً فاصلاً جوهرياً بين تلك السوابق وما يجري في غزة؛ ففي كمبوديا ورواندا تمثل القصور الأمريكي في «العجز أو التراجع عن التدخل لوقف الإبادة» دون التورط المادي في ارتكابها، أما في قطاع غزة، فإن الولايات المتحدة «شريكة ومتواطئة بصورة كاملة ونشطة» في تنفيذ الإبادة الجماعية وإمدادها بمقومات الاستمرار.

رابعاً: الإجماع الحقوقي وتحولات الرأي العام حول توصيف الإبادة الجماعية

استند ميرشايمر إلى شبكة واسعة من التوثيقات والقرارات الصادرة عن أرفع الجهات التخصصية عالمياً وإسرائيلياً لتأكيد انطباق التوصيف القانوني للإبادة الجماعية على ممارسات إسرائيل في غزة:

- المنظمات الحقوقية الدولية:
تقارير منظمة العفو الدولية (Amnesty International)، ومنظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، والتقرير الصادر عن المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

- المؤسسات الإسرائيلية ومراكز الأبحاث المتخصصة:
منظمة «بتسيلم» (B'Tselem)، ومنظمة «أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل»، ومركز الحقوق الدستورية، ومعهد ليمكين لمنع الإبادة الجماعية، والجمعية الدولية لعلماء الإبادة الجماعية.

- مؤرخو وخبراء الهولوكوست والإبادة اليهود والإسرائيليون:
مثل عمر بارتوف، وعاموس غولدبرغ، وراز سيغال، الذين جزموا بأن الممارسات الإسرائيلية تستوفي بدقة المعايير القانونية والتاريخية للإبادة الجماعية.

كما أشار ميرشايمر إلى معطيات استطلاعات الرأي العام داخل الولايات المتحدة التي تعكس اختراق هذه الحقيقة للسردية الإعلامية السائدة رغم التعتيم:

- أظهر استطلاع أجراه معهد «يوغوف» (YouGov) لصالح مجلة «ذي إيكونوميست» في يوليو ٢٠٢٦ أن ٤٣٪ من الأمريكيين يرون أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية ضد المدنيين الفلسطينيين، مقابل ٢٤٪ فقط رفضوا هذا التوصيف.

- كشف استطلاع أجرته وكالة «أسوشيتد برس» بالتعاون مع مركز «NORC» في جامعة شيكاغو (يونيو ٢٠٢٦) أن ٣٠٪ من اليهود الأمريكيين يعتقدون أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية في غزة (إلى جانب ٢١٪ لم يحسموا أمرهم لعدم كفاية المعلومات لديهم)، بينما ارتفعت هذه النسبة بين اليهود الديمقراطيين لتصل إلى ٤٥٪.

- ولفت ميرشايمر إلى أن هذا التحول جاء مدفوعاً بنقل وقائع التدمير مباشرة عبر منصات التواصل الاجتماعي مثل «تيك توك»، مستشهداً بعبارة الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية في أبريل ٢٠٢٥ بأن العالم أضحى شاهداً على «إبادة جماعية منقولة بالبث الحي والمباشر».

خامساً: مقومات التواطؤ الأمريكي: الإسناد العسكري، الحماية الدبلوماسية، وقمع الاحتجاجات

أثبت ميرشايمر أن الآلة العسكرية الإسرائيلية ما كان لها أن تستمر في حربها المدمرة لولا الدعم الأمريكي المتدفق، مستشهداً باعترافات صريحة ومباشرة من داخل المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية ذاتها:

- تصريح «زوهار بالتي» (الرئيس الأسبق لمديرية الاستخبارات في الموساد):
«بدون الأسلحة الأمريكية، لا تستطيع إسرائيل القتال.»

- تأكيد مسؤول رفيع في سلاح الجو الإسرائيلي لصحيفة «هآرتس»:
أن الجيش وسلاح الجو كان سيصعب عليهما مواصلة الحرب لأكثر من بضعة أشهر لولا إمدادات السلاح الأمريكية.

- تحذير اللواء المتقاعد «إسحاق بريك»:
«في اللحظة التي يغلقون فيها الصنبور، لن تعود قادراً على الاستمرار في القتال... الجميع يفهم أننا لا نستطيع خوض هذه الحرب بدون الولايات المتحدة، نقطة على السطر.»

■■■ حقائق الدعم العسكري بالأرقام

اعتمد الخطاب على بيانات موثقة من مشروع «تكاليف الحرب» بجامعة براون (Costs of War Project) و«مركز السياسة الدولية» والحكومة الإسرائيلية:

- اعتماد إسرائيل بالكامل على الولايات المتحدة في أسطولها من الطائرات المقاتلة: ٧٥ طائرة F-15، و١٩٦ طائرة F-16، و٣٩ طائرة F-35، إضافة إلى المروحيات الهجومية ومروحيات النقل (٤٦ مروحية أباتشي، و٢٥ مروحية سي ستاليون، و٤٩ مروحية بلاك هوك).

- تزويد إدارة بايدن لإسرائيل بنحو ٢٤,٠٠٠ قنبلة خلال الأشهر التسعة الأولى للحرب، شملت ما لا يقل عن ١٤,٠٠٠ قنبلة زنة ٢٠٠٠ رطل شديدة التدمير، و٦,٥٠٠ قنبلة زنة ٥٠٠ رطل.

- تسليم ما يزيد على ٩٠,٠٠٠ طن من المعدات والذخائر العسكرية بحلول مايو ٢٠٢٥ عبر أكثر من ٨٠٠ رحلة طيران شحن عسكري و١٤٠ شحنة بحرية.

- تصدير أسلحة أمريكية لإسرائيل بما يقارب ٤٫٢ مليار دولار بين أكتوبر ٢٠٢٣ ومايو ٢٠٢٥، تم الإعلان في يناير ٢٠٢٥ (الشهر الأخير لبايدن) عن حزمة مبيعات أسلحة إضافية بقيمة ٨ مليارات دولار.

■■■ الغطاء الدبلوماسي والتواطؤ السياسي

تجسدت الشراكة الأمريكية في محطات سياسية محددة:

١. استخدام حق النقض (الفيتو) «ست مرات» في مجلس الأمن الدولي لإحباط القرارات الداعية لوقف إطلاق النار ووقف الإبادة.
٢. رفض قرارات محكمة العدل الدولية الصادرة في يناير ٢٠٢٤ التي قضت بوجود خطر وشيك لانتهاك حقوق الفلسطينيين بموجب اتفاقية الإبادة وأمرت بتدابير احترازية؛ حيث رفضت واشنطن الانصياع ولم تمارس أي ضغط على إسرائيل للامتثال.
٣. الدفاع المستمر عن إسرائيل والتغطية على استراتيجيتها المنهجة في تقييد وقطع المساعدات الإنسانية والغذائية؛ بهدف إحداث هلاك جماعي عبر المجاعة وتفشي الأوبئة.

■■■ قمع حراك الجامعات واستهداف الحريات الأكاديمية

توقف ميرشايمر عند الاحتجاجات الطلابية التي عمت الجامعات الأمريكية في ربيع ٢٠٢٤ لرفض الإبادة؛ حيث واجهتها إدارة بايدن وإدارات الجامعات الليبرالية بالقمع وفض المخيمات وتوجيه تهم «معاداة السامية». وقد وصف ميرشايمر تصريح بايدن في ٢١ أبريل ٢٠٢٤ (الذي اعتبر الحراك معادياً للسامية) بأنه ادعاء باطل ومرفوض، مؤكداً أنه عبر نصف قرن من مسيرته في الوسط الأكاديمي لم يشهد أي ظاهرة حقيقية لمعاداة السامية، ومشدداً على أن الحراك كان سلمياً في جوهره وشارك فيه العديد من الطلاب والأساتذة اليهود انطلاقاً من موقف أخلاقي لوقف الإبادة في غزة.

سادساً: انكشاف النخبة الليبرالية وسقوط رموزها السياسية والأكاديمية

أفرد ميرشايمر جزءاً محورياً من تحليله لمساءلة «الجناح السياسي الليبرالي» الأمريكي (لا سيما الحزب الديمقراطي والنخب الأكاديمية والإعلامية التي طالما رفعت راية الدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان ومبدأ «المسؤولية عن الحماية» R2P -):

■ مواقف الرموز السياسية والإعلامية:
أشار إلى تصريح بيل كلينتون في أكتوبر ٢٠٢٤ الذي برر فيه القتل بزعم أن تكتيكات حماس تجبر إسرائيل على استهداف المدنيين، وانتقاد هيلاري كلينتون للمتظاهرين في الجامعات بدعوى جهلهم بالتاريخ. كما لفت إلى إحجام كبريات الصحف الليبرالية كـ «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» و«ذي إيكونوميست» عن وصف الحملة بالإبادة في مقالاتها الافتتاحية، مقارنة بتبني صحيفة «وول ستريت جورنال» (المحافظة) الدفاع المطلق عن إسرائيل في كل منعطف.

■ المسؤولية الجنائية والأخلاقية لإدارة بايدن:

أكد ميرشايمر أنه لو عُقدت محاكمة معاصرة تماثل محاكمات نورمبرغ التاريخية، لكان الرئيس جو بايدن ووزير خارجيته أنتوني بلينكن ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان في قفص الاتهام بوصفهم مجرمين مدانين بالتواطؤ في الإبادة الجماعية.

■ مفارقة سامانثا باور الصارخة:

توقف ميرشايمر عند حالة سامانثا باور، رئيسة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، التي بنت شهرتها ومكانتها العالمية على كتاباتها المناهضة للإبادة الجماعية وانتقادها التاريخي لواشنطن لتقاعسها عن التدخل في رواندا وكمبوديا. ورغم ذلك، لم تستقل باور من منصبها ولم يُعرف عنها أي تحرك فعلي داخل الإدارة لوقف الإبادة، بل استمرت في موقعها حتى رحيل الإدارة في يناير ٢٠٢٥، لتنتقل بعدها مع جيك سوليفان لتولي كراسي أستاذية رفيعة في جامعة هارفارد؛ واصفاً ذلك بوصمة عار أخلاقية ستلاحق سجلهما التاريخي طوال حياتهما.

■ استمرار النهج مع إدارة ترامب:

أوضح ميرشايمر أن الشراكة مستمرة مع إدارة دونالد ترامب التي تولت مقاليد الحكم في يناير ٢٠٢٥ وواصلت التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل والتصدي للمحاكم الدولية.

سابعاً: استهداف منظومة القانون الدولي والمؤسسات القضائية

بين ميرشايمر أن التواطؤ الأمريكي لم يهدم المصداقية الأخلاقية للغرب فحسب، بل استهدف تفكيك ركائز القانون الدولي، الذي قادت واشنطن تأسيسه عقب أهوال الحرب العالمية الثانية:

■ تجويف اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية (١٩٤٨)

أبرز ميرشايمر المفارقة الصارخة بين الماضي والحاضر مستشهداً بالوثائق التاريخية:

== رسالة الرئيس «هاري ترومان» إلى مجلس الشيوخ في ٢٦ أغسطس ١٩٥٠ لحثه على التصديق على الاتفاقية، مؤكداً حاجة الأمم الحرة والمتحضرة للتعاون لاجتثاث جريمة الإبادة ونجدة الجماعات المهددة.
== تصريح الرئيس «رونالد ريجان» عند توقيع قانون تنفيذ الاتفاقية في ٤ نوفمبر ١٩٨٨ واصفاً صياغة الاتفاقية بأنها «صرخة ألم» وتعهد دولي لمنع جرائم الإبادة ومعاقبتها.
== أما في واقع حرب غزة، فقد جعلت الولايات المتحدة بنود هذه المعاهدة موضع سخرية وابتذال عبر حماية الطرف الذي ينفذ الإبادة أمام أنظار العالم.

■ تقويض محكمتي العدل والجنائية الدوليتين

سعت الإدارتان الأمريكيتان (إدارة بايدن وإدارة ترامب) إلى تقويض المحكمة الجنائية الدولية (ICC) لمحاولتها محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب، ومحكمة العدل الدولية (ICJ) لممارستها ولايتها القضائية بموجب اتفاقية الإبادة؛ مما أدى إلى إسقاط صمامات الأمان التي وضعت لتلطيف الطبيعة المتوحشة والفظة للعلاقات الدولية وإعادة العالم إلى شريعة الغاب.

ثامناً: دلالة كاتدرائية القديس باتريك: المركز كصرح للتحدي والمقاومة الشعبية

اختتم ميرشايمر خطابه باستدعاء موازاة تاريخية ملهمة من عمق التجربة الأمريكية، قارن فيها بين تأسيس مركز الإبادة الجماعية في غزة وتشييد كاتدرائية القديس باتريك (St. Patrick's Cathedral) الشهيرة في الجادة الخامسة بنيويورك:

■ خلال القرن التاسع عشر، هاجرت أعداد غفيرة من الأيرلنديين الكاثوليك إلى الولايات المتحدة فراراً من المجاعة الكبرى (١٨٤٥-١٨٥٢)، ليواجهوا تمييزاً واضطهاداً شديدين من المؤسسة الحاكمة البروتستانتية الأنغلوساكسونية البيضاء (WASP). وفي ظل فقرهم المدقع، تكاتف آلاف العمال والمهاجرين البسطاء وتبرعوا بما تيسر من نقودهم القليلة (بنسات ونيكلات) لتمويل بناء صرح ديني ومعماري شاهق وسط مانهاتن، تحول إلى رمز مهيب لتحدي التهميش وإثبات الكرامة والوجود أمام سلطة ترفض الاعتراف بهم.

عقد ميرشايمر موازاة وثيقة بين هذا النموذج وما يمثله تأسيس مركز الإبادة الجماعية في غزة؛ إذ لا يمثل المركز مجرد نصب للضحايا أو أرشيف توثيقي للجرائم فحسب، بل هو «فعل تحدٍ ومقاومة علنية» بوجه المؤسسة السياسية الأمريكية الحاكمة التي أنكرت الإبادة ولعبت دوراً رئيساً في تمكينها. وخلص إلى توجيه نداء للفلسطينيين وجميع حلفائهم حول العالم لتوفير كل أشكال الإسناد والدعم المستدام لنمو وتثبيت هذا المركز في المشهد السياسي الأمريكي العام، مؤكداً أن المخاطر المحدقة بالفلسطينيين في فلسطين التاريخية ستستمر لسنوات قادمة، مما يجعل حاجتهم لهذا الصرح أشد إلحاحاً.

انتهى